

تأثير الفساد المالي والإداري على التنمية في فكر الشهيد محمد باقر الصدر

التنمية الاقتصادية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجاً

أ.م.د. سماح مهدي العلياوي

كلية القانون/ جامعة الإمام جعفر الصادق

م.د. رسلان عبد الزهرة صافي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الإمام جعفر الصادق

م.د. علي عبد الزهرة صافي

كلية القانون/ جامعة الإمام جعفر الصادق

المقدمة:

أخذ السيد الشهيد "محمد باقر الصدر" على عاتقه ايجاد نظرية للدولة قائمة على التميز في الأسس من خلال العمل الاجتماعي والممارسة السياسية التي تجسد التطلعات الدينية، وآمال الأمة في تحقيق التقدم، من خلال اكتشاف التجليات العملية للدولة في مجال السلطة والإدارة بما يؤهلها كفاية لممارسة دورها الفعال على مستوى تحمل مسؤولياتها العامة، إذ يؤكد أن النظام الاجتماعي- السياسي في الإسلام يختلف عن الأنظمة التي تعتقد أن المساواة بين الأفراد تتمثل في تفكيك الطبقات، كون الإنسان في النظرية الإسلامية يمثل غاية تسعى الدولة لتوفير مبررات بقائها، لذلك حل السيد الشهيد مشروع إعادة تأسيس الدولة الإسلامية في إطار فكرة الأمة بموجب الخلفية الحضارية التي تشمل الجوانب الاجتماعية والإسلامية بعيداً عن التكتلات السياسية التي اعتمدت على الكيان الحضاري ذريعة للانفصال عن الكيان الفكري الاستعماري، فقد طرح السيد الشهيد مشروع إعادة بناء الإنسان المسلم وفق منطلقات عصرية، ذات رؤية إسلامية تواكب المتطلبات الحضارية، وتستجيب لعوامل التغيير والتحدي في مواكبة ضرورات البناء المجتمعي السليم عبر إستراتيجية خاصة للعمل السياسي والاقتصادي، كون الاقتصاد يمثل الركيزة

الأساسية للدولة الحضارية الحديثة، والاعتماد على نشاط الإنسان وعلاقته بالطبيعة والأرض لأنهما الأساس في المركب الحضاري الذي يحتاج إلى المعرفة والعمل وفق منظومة قيم عليا تمثل مؤشرات السلوك.

وتعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر المؤثرة على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، لا سيما العراق الذي نخر الفساد أجهزة ومؤسسات الدولة فيه، فعلى الرغم من تنامي الفساد منذ تسعينات القرن العشرين جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها منظمة الأمم المتحدة وما رافقها من تردي الأحوال المعيشية وارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم وانخفاض قيمة العملة، مما ترتب عليها انتشار حالات الرشوة والابتزاز في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وترك الموظفين لوظائفهم والتحول إلى العمل في القطاع الخاص، إلا أن تفشي الفساد بات أكثر حدة بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقه من عمليات تغيير النظام الاقتصادي، وإهمال الجانب التخطيطي من خلال الاعتماد على الاقتصاد الأحادي في تصدير النفط، الأمر الذي أدى إلى تدهور معدل الإداء الاقتصادي وعرقلة العملية التنموية التي يصبو لها الاقتصاد العراقي للحاق بالركب الحضاري، كما أدى تنامي الفساد المالي والإداري إلى انهيار المنظومة الأخلاقية بشكل أخطر من خلال ارتفاع معدلات البطالة بين الأفراد من هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه خاصة الشباب، إذ أصبحوا فريسة سهلة للانخراط في صفوف الجماعات المتشددة، واستغلالهم في العمليات الإرهابية، ناهيك عن انتشار عمليات السلب والنهب والاحتيال والمتاجرة في الأعضاء البشرية وغيرها من الجرائم التي يندى لها الجبين، وقد ساعدت هذه الأمور مجتمعة على الحد من تحقيق معدلات نمو ايجابية لإنقاذ الاقتصاد العراقي من حافة الانهيار وبقائه في حلقة مفرغة من الريعية الاقتصادية والتأرجح تبعاً للظروف الخارجية في أسواق النفط العالمية كونه يمثل سلعة التصدير الأكثر إسهاماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على المرتكزات الفكرية للسيد الشهيد "محمد باقر الصدر" في تفسير ونقد المذاهب الاقتصادية للوصول إلى المنطقية المعرفية في بناء المنظومة الاقتصادية التي تراعي الحقوق العامة والخاصة، كذلك التركيز على اتساع دائرة الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وحصول المتنفذين على مناصب مهمة دون مؤهلات يحملونها، فضلا عن نقص الخبرة وسعيهم لتحقيق منافع شخصية لا تمت للنمو والاصلاح الاقتصاديين بصلة، ممّا أدّى إلى هدر وسرقة المال العام المخصص للعملية التنموية التي يتطلع لها الإقتصاد العراقي.

إشكالية البحث:

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "مدى انعكاس الفساد المالي والإداري على الوضع الإقتصادي العراقي في فكر الإمام الشهيد محمد باقر الصدر"، إذ يسعى البحث إلى طرح فكرة السيد الشهيد "محمد باقر الصدر" في تناول المذاهب الاقتصادية، وأجراء عمليات تمحيص لإيجاد النظام الإقتصادي الأمثل، وتوضيح أثر الفساد المالي والإداري على العراق في عدم تحقيق معدلات ايجابية في النمو الإقتصادي، فضلا عن تأثيره في مجمل النواحي السياسية والاجتماعية والإقتصادية. وعليه تتضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي رؤية الشهيد محمد باقر الصدر في بناء المنظومة التنموية الاقتصادية؟
- ما هي طبيعة الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والحلول المقترحة؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن للفساد والعوامل المسببة له دور كبير في بقاء الإقتصاد العراقي في حلقة مفرغة من الرعيّة الاقتصادية، وعدم أحداث معدلات نمو ايجابية تعمل على تحسين مستوى الإداء الاقتصادي، كما له دور كبير في عرقلة الكثير من الخطط التنموية في العراق.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، بغية الاستقراء الشامل لرؤية العلامة السيد "محمد باقر الصدر" حول البناء الاقتصادي المتزن للمجتمعات، واسقاط هذا الرؤية على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

هيكلية البحث:

اشتمل البحث على المُخلص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمن مبحثين، إذ في المبحث الأول: "رؤية الشهيد محمد باقر الصدر في بناء المنظومة التنموية الاقتصادية". والمبحث الثاني: "الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣: التحديات والحلول".

المبحث الأول: رؤية الشهيد محمد باقر الصدر في بناء المنظومة التنموية الاقتصادية:

يعتقد الشهيد "محمد باقر الصدر" أن التضامن الأخلاقي يؤسس للعلاقة بين الدولة والمجتمع التي تستبعد الصراع الطبقي، إذ يختلف الفكر السياسي الإسلامي عن الأنظمة التي ترى أن المساواة بين الأفراد تقوم على إلغاء شخصية الفرد لمصلحة المجتمع، أو إعطاء الحرية المطلقة للفرد على حساب المجتمع، كون الإنسان في الشريعة الإسلامية هو غاية في ذاته، وليس مادة تشكل وفق تصوّرات الدولة، وإنما وظيفة النظام السياسي توفير المتطلبات الحياتية للأفراد، كما يرى أن مفهوم القومية يختلف عن مفهوم الأمة الإسلامية النابعة من العقيدة ذات الترابط الديني لا بالمعنى السوسولوجي المفتتة لوحدة الأمة الإسلامية، ويتجلى اختلاف التناقض بين الأمة والقومية في الميدان السياسي كونها تسعى لتغيير

المجتمع انطلاقاً من التراث الذي لا يميّز بين المرجعية الإسلامية والأفكار الجاهلية، لذلك فإن اختلفت الأنظمة في الدول الإسلامية يبقى الثابت هو تنافس الطبقات المستضعفة والمستكبرة الذي يستلزم من الدولة تعزيز مصالح الأفراد وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، لأن الإسلام ليس نظرة ظرفية مجزأة ناقصة، وإنما نظرة كلية شاملة جعلت الحضارة الإسلامية تستوعب الثقافات الأخرى، لهذا طرح الشهيد "محمد باقر

الصدر " مشروع إعادة تأسيس الدولة الإسلامية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في إطار فكرة الأمة باعتبارها خلفية حضارية، وجزء من المذهب الإجتماعي والسياسي الإسلامي. وبناء عليه، سوف نقسّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، ضرورة وجود الدولة لبناء المنطلقات الإقتصادية المحورية. والمطلب الثاني، تعزيز إدارة الموارد التنموية في المشروع الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الأول: ضرورة وجود الدولة لبناء المنطلقات الاقتصادية المحورية:

الفقرة الأولى: تشكيل الدولة العادلة*

الفقرة الثانية: الهيكلية الاقتصادية المنضبطة

واجه الباحثون في الفكر الاقتصادية الإسلامي مشكلات منهجية، حيث اتخذوا التجزئة منهجاً في التعامل مع التشريعات الاقتصادية في الإسلام، فتارة يذهب الباحثون إلى تكف الأدلة الشرعية على الملكية الفردية، بهدف التأكيد على أن المذهب الاقتصادي الإسلامي يتطابق مع المذهب الرأسمالي، وتارة يذهب الباحثون إلى أن الاقتصاد الإسلامي اقصاه يمثل المذهب الاشتراكي، لذلك لم تؤصل الدراسات الموضوعية الهيكل العام، والأركان المحورية للاقتصاد الإسلامي.

لكن السيد الشهيد "محمد باقر الصدر" تغلب على المشكلات المنهجية، حيث ركّز على الاتجاه المنهجي العام، بغية تجاوز الدراسات التجزئية في الفكر الإسلامي، وتبني أسلوب النظرة الموضوعية الكلية، والتي تنتهي إلى تأصيل الموقف النظري العام للإسلام في شؤون الحياة الاجتماعية المختلفة، كون الإسلام نظرية مترابطة تتسق توازاناتها مع الوقائع، وأن الاعتماد على الطروحات القرآنية والفقهية سوف تنقل الفكر الإسلامي إلى آفاق أرحب تتجاوز إطار النظرة التقليدية التجزئية⁽¹⁾. ويرى الشهيد الصدر أن المفكرين الغربيين يمارسون عملية ابتكار وتكوين للمذاهب الاقتصادية، إذ أن المفكرين المذهبيين الذين بشروا بمذاهبهم الرأسمالية والاشتراكية، فإنهم يمارسون عملية تكوين المذهب وإبداعه، بينما المفكرين الإسلاميين مدعون إلى اكتشاف المنجز في إشادة للأركان الثابتة في المذهب الاقتصادي في الإسلام، كون الاقتصاد

الإسلامي منجزاً في أطر وضعية تحتاج إلى التمييز والتجديد في الهيكل العام، والكشف عن قواعده الفكرية، وإبرازه بملامحه الأصلية، عن طريق إزالة التراكمات التاريخية، والابتعاد عن التجارب غير المستقرة وغير الآمنة، والتحرر من أطر الثقافات غير الإسلامية التي تتحكم في فهم الأشياء وفقاً لطبيعتها واتجاهاتها التقليدية في التفكير^(٢).

وأشار الشهيد الصدر أن المجتمعات المعاصرة تعرضت إلى حدثان مهمان، هما: الأول، تراجع الدور القيادي العالمي للأمة الإسلامية بعد سقوط الدولة العباسية. والثاني، تحوُّل الكنيسة إلى لعنة بعد الثورة الصناعية في أوروبا بالتزامن تطوُّر وسائل الايصال والاتصال التي قربت المجتمعات، لذلك اتجهت البشرية إلى الفكر التجريبي لحل المشاكل، وإيجاد قوانين وأنظمة تضمن الاستقرار والسعادة، أهمُّها: الرأسمالية والاشتراكية. وأن طرح حلٍّ للمشكلة الإنسانية من المنظور الإسلامي يمثل إنكاراً لأنظمة تلك الشعوب، ويواجه عقبات صعبة الاجتياز فالحل الإسلامي يمثل ثورة ضدَّ المسلمات الفكرية عند الشعوب التجريبية في ظلِّ تأخر الأمة الإسلامية بين شعوب العالم، والانطباع السلبي عن الفكر الديني.

ويعتقد الشهيد الصدر أن الرأسمالية تقوم على التحرر في السلوك الخاص والأفكار والمعتقدات، وتتضمن المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين لأنهم يتساوون في تحمل نتائج المسألة الاجتماعية، وترتكز التجربة الاقتصادية على الإيمان بالاقتصاد الحر، وإزالة جميع العوائق وتهيئة كل الميادين أمام الفرد فيباح التملك للاستهلاك وللإنتاج معاً لتكوين رأس المال من دون حدٍّ وتقيد، وعلى الإيمان المطلق بالفرد، وأن المصالح الشخصية كقيلة بصورة طبيعية بحماية مصالح المجتمع في مختلف الميادين وحفظ التوازن الاقتصادي، وأن فكرة الدولة تستهدف حماية الأفراد ومصالحهم الخاصة، فلا يجوز لها أن تتعدى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها، فالفرد ومصالحه هو الذي يحدّد الأسس العامة من حياته المادية، لكن هذا النظام المفعم بالقدرات المادية لم يبيِّن الفلسفة الوجودية للحياة، ولم يتناول دراسة مفصلة لهذه الحياة التي ينبغي أن تقوم على قاعدة مركزية تشرح الحياة وواقعها وحدودها^(٣).

ويعرض السيد الشهيد أسباب نشوء النظام الرأسمالي، وهي: التأثير بالمسلمات التجريبية الفكرية التي برزت مع الثورة الصناعيّة، وانعكاس التشكُّك والجدلية الفكرية على الرأي العام الذي كان يؤمّن بطائفة من الحقائق ذات الدلالات الواضحة، مثل: أن الأرض تُعدُّ مركز الكون، وتنامي ظاهرة التمرد والسخط على الدين الكنسي الذي قيد الأفكار مقابل تبويب الظلم والقهر والجبروت، إذ ينتصر الفساد الاجتماعية في كل معركة يخوضها مع الضعفاء والمضطهدين. كما يتناول السيد الشهيد نتائج النظام الرأسمالي، وهي: إنَّ النظام المادي النفعي يشرع قوانين بعنوان تحكم الأكثرية في الأقلية، وهي قوانين تشرع لصالح الأكثرية مع الإجحاف بالأقلية، وتؤدي القوانين الماديّة إلى ظهور الطبقة المقيّنة في المجتمع، وهي طبقة ثرية وطبقة مسحوقة نتيجة سوء توزيع الثروة الذي يخلق حالة من التنافس، وبسبب التضخم الاقتصادي سوف تذهب الطبقة الثرية للتفكير بمناطق جديدة للتسويق والمواد الأولية مؤدياً لظهور الاستعمار العسكري^(٤).

وحسب رؤية الشهيد الصدر فإن النظام الاشتراكي يرتكز على الماركسيّة التي تجزم بأن الأفراد يتكيفون روحياً وفكرياً بموجب طريقة ونوعية قوى الإنتاج، وأن الإنسان من دون الإنتاج لا يمكنه أن يفكر تفكيراً اجتماعياً، وأن استمرار صراع الطبقات دليل على أن البشرية لم تصل إلى الكمال وهو الاشتراكية، وهذا الصِّراع هو طريق التكامل، فكل الأنظمة من زمن المشاع مروراً بعصر الزراعة وصولاً إلى الثورة الصناعيّة تحمل تناقضاتها داخلها حتى تتكون الطبقة الواحدة، وعلى هذا الأساس فإن الضمان الوحيد للماركسيّة هو حركة التاريخ لأنها تفسره تفسيراً ديناميكياً؛ بمعنى أن الضمانات التي تكفل للإنسانية صوابها ونجاحها تتمثل بتدرج حركة التاريخ بصورة تصاعديّة دائماً، فلا بدّ أن يكون الإدراك الاجتماعي الجديد للنظام الأصلح هو الإدراك الصحيح. لكن دليل خطأ الفكر الماركسي هو ظهور هذا الفكر في فترات زمنية مختلفة، فهو يدلّ على خطأ القاعدة التي فرضتها الفلسفة الديالكتيكية من أن النظام يتكون بسبب الصِّراع بين المتناقضات من حقبة إلى حقبة، إذ أن هذه الفلسفة استمدت إدراكها الاجتماعي ونهجها السِّياسي من الأشياء الجامدة، مثل: الذرة التي تعتبرها الماركسيّة أساساً للتفكير الاشتراكي^(٥).

وبناء عليه، يتوصل السيد الشهيد أن حلَّ المشكلة الاجتماعية يكون بالشريعة الإسلامية، وهو الإبقاء على حقِّ الملكية الخاصة التي تمثل دافعية الفرد على العمل، وفق ضوابط دينية تضمن الحفاظ على الجانب الروحي والمعنوي لدى الإنسان والمجتمع، وهو المقياس الذي ينبغي أن يقام للعمل والحياة ليضمن الرفاه والعدالة من خلال أسلوبين، هما: الأول، إشاعة التفسير الواقعي للحياة على اعتبارها مقدّمة تمهيدية إلى حياة أخروية يكسب الإنسان فيها من السعادة على مقدار ما يسعى في حياته المحدودة هذه في سبيل تحصيل رضا الله. والثاني، التعهد بتربية أخلاقية خاصة تعنى بتغذية الإنسان روحياً، وتنمية العواطف الإنسانية والمشاعر الخلقية فيه، فالميزة الجوهرية للنظام الإسلامي تمثل في فهم معنوي للحياة، وإحساس خلفي بها، واعتبار الفرد والمجتمع كتلة واحدة مكتملة، وتأمين الحياة الفردية والاجتماعية بشكل متوازن، فليس الفرد هو القاعدة المركزية في التشريع والحكم والإدارة، وليس الكائن الاجتماعي الكبير هو الشيء الوحيد الذي تنظر إليه الدولة وتشعر لحسابه^(٦).

إن حلَّ المشكلة الإنسانية ينبثق عن الأسس والمفاهيم التي تؤمّن بها الأمة الإسلامية حيث يقع عائقها مسؤوليتان، هما: الأولى: بلورة الحل بما يتناسب مع مستوى المشكلة المعاصر. والثانية، البرهنة على إمكان تطبيق الحل على المستوى العملي. وحتى تقوم الأمة بهاتين المسؤوليتين يجب أن تكون واعية ومدركة لخطورة دورها، وحتى تصل الأمة لهذا الوعي تحتاج إلى نهضة فكرية تمثل فهماً صافياً، وتطبيقاً صادقاً للقرآن الكريم والسنة الشريفة، ويتمُّ عن طريق العلماء حيث يقع على عاتقهم مسؤوليتان، هما: الأولى، تقييم الواقع العملي للأمة لامتلاك المبدأ الصالح، ومقدار ما تعيشه من تفاعل واندماج مع المبدأ؛ بمعنى وجود المبدأ الصحيح، وفهم الأمة له، وإيمانها به، فإذا اتفقت الأمة على مبدأ صحيح وتؤمن به أصبح بإمكانها إجراء النهضة الحقيقية، وأبداء التغيير الشامل في حياتها على أساس ذلك المبدأ. والثانية، إعطاء الحلول وآليات معالجة الخلل الحاصل في فكر الأمة^(٧).

يَتَبَيَّنُ أن السيد الشهيد تناول المفاهيم الكلية للمذاهب الرأسمالية والماركسيَّة للوصول إلى النتائج النهائية السِّياسِيَّة والاقتصاديَّة والإجتماعية، فيرى أن الليبرالية عدت الفرد مركز الاهتمام، لذلك أصبحت التشريعات والضوابط تصاغ بما يتلاءم مع المصلحة الشخصية للأفراد، بينما اتجهت الاشتراكية إلى نقطة النقيض فاعتبرت الأمة هي الأساس في بناء المنظومة الإجتماعية، لكن الرؤية الإسلاميَّة اجتازت نقاط الخلل حيث أعطت الفرد والأمة مساحة في الهيكل التشريعي، فقد كانت نظرة الإسلام أكثر عمقاً ودقة في تبويب الفطرة الإنسانية من خلال الحكم بالحق بالملكية الخاصة خلافاً للمذهب الاشتراكي، مع عدم الأفراط بهذا الحق مما يهدد البناء المجتمعي خلافاً للمذهب الليبرالي.

المطلب الثاني: تعزيز إدارة الموارد التنموية في المشروع الإقتصادي الإسلامي

الفقرة الأولى: موقف المشرع الإسلامي من الأزمة الإقتصاديَّة

تختلف التيارات والمذاهب حول منشأ الأزمة الإقتصاديَّة حيث تعتقد الرأسمالية أن تزايد عدد السُّكَّان يمثل علاقة عكسية مع قلة الموارد، وتشير الماركسيَّة إلى أن التناقض يكون بين الإنتاج والتوزيع، وتتجسد المشكلة الإقتصاديَّة بصِلَّة العمل والتوزيع، فالرأسمالية تقوم على فكرة أن الطاقات البشرية سلعة خاضعة لقوانين السُّوق العرض والطلب، وأن كثرة اليد العاملة المعروضة التي تزيد عن كمية العمل تؤدي إلى انخفاض الأجر تبعاً لزيادة العرض على الطلب مؤدياً لارتفاع نسبة البطالة، لذلك فإن الحاجة رأسمالياً تعني انسحاب الفرد من مجال التوزيع، وليس أداة للتوزيع. أمَّا الشيوعية تعتقد أن معيار توزيع الناتج على العاملين يكون لكلِّ وفق طاقته وحاجته، فلا تسمح للعمل بإيجاد ملكية أوسع من حاجة العامل. أمَّا الاشتراكية الماركسيَّة تعتقد أن التوزيع لكلِّ حسب طاقته وعمله، فيكون الحق للعامل في نتيجة العمل بعيداً عن حجم ومردود الناتج، فلا يتوقف نصيب العامل عند حاجته إذا كان ينتج في عمله أكثر من حاجته، ولا تشبع حاجات العامل إذا قصر عمله عن تقديم خدمات إنتاجية توازي تلك الحاجة^(٨).

لكن الإسلام يعترف بالعمل بوصفه أداة للتوزيع إلى جانب الحاجة، ولا يحرم العامل من نتائج عمله إذا زادت عن حاجته، ويعزّز الطاقات ونمو المواهب على أساس التنافس والسباق، لذلك وضع السيد الشهيد المعالجات الإقتصادية في إطار التشريع الإسلامي بعنوان: "قوة إنتاج الأيدي العاملة". حيث أشار بأن عامل السُّكَّان يُعَدُّ من المشاكل التي يُمكن استثمارها من خلال توظيف الإنسان للموارد الطبيعية وفق حاجاته وقدراته ومهاراته، وأن موقف الإنسان السِّلبي من الموارد الطبيعية يعزّز الانهك الإقتصادي، وأن قدرة السُّكَّان على الإنتاج وحيوية المجتمع تكون في ثلاثة فئات، هي: الأولى، الفئة القادرة على العيش بمستوى الرفاهية بسبب تمتعها بالمواهب والطاقات الفكرية والعملية، فهي تعتمد على قوّة العمل في كسب نصيبها من التوزيع بوصفه أساساً للملكية وأداة للتوزيع. والثانية، الفئة التي لا تنتج من عملها سوى ما يوفر حاجاتها الأساسيّة، وتعتمد على العمل والحاجة التي تتطلب زيادة دخل هذه الفئة وفق مبادئ الكفالة والتضامن لضمان العيش بالدرجة العامة من الرفاه. والثالثة، الفئة غير القادرة على العمل نتيجة الضعف البدني أو العقلي، ويتركز دخلها على الحاجة وفق مبادئ الكفالة العامة والتضامن الإجتماعي^(٩).

ويرى السيد الشهيد أن الإسلام سمح بالملكية الإقتصادية الخاصة، وتحديدها بموجب مقتضيات قاعدة العمل سبب للملكية، كون العمل من أهم عناصر الإنتاج، وأن توزيع الثروة يكون على مستويين، هما: الأول، توزيع المصادر الإنتاج المادية، مثل: الأرض والمواد الأولية، والثاني، توزيع الثروة المنتجة، مثل: السُّلَع والخدمات؛ بمعنى توزيع مصادر الإنتاج يسبق عملية الإنتاج، لأنَّ العاملون يمارسون نشاطهم الإنتاجي بعد تقسيم مصادر الإنتاج^(١٠)، وبذلك عالج السيد الشهيد قضايا التوزيع باستيعاب، وهو خلاف الرأسمالية التي تركت مصادر الإنتاج لسيطرة الأقوى، والماركسيّة التي طالبت بسيطرة أحادية من الدولة. كما أشار السيد الشهيد أن الإقتصاد السِّياسي في الإسلام يتضمّن مصادر الإنتاج الثلاثية، وهي: الأولى، الأرض، والمياه، وبقية الثروات الطبيعية. والثانية، رأس المال، وهو ثروة منتجة، وليس مصدراً للإنتاج، لأنه نتاج عمل بشري يسهم في إنتاج ثروة أخرى، مثل: الآلة أو المادة التي تتشكل بناء على رغبة العمل

الإنساني. والثالثة، العمل الذي يمارسه المنظم للمشروع، وهو عنصر معنوي من مصادر الإنتاج، وليس ثروة مادية تدخل في نطاق الملكية الخاصة أو العامة^(١١).

ويختلف الإسلام عن الرأسمالية والماركسيّة في توزيع عناصر الطبيعة، فالرأسمالية تربط ملكية مصادر الإنتاج وتوزيعها بالأفراد، وما يبذل كل شخص من طاقات وقوى في سبيل تحقيق نصيب أكبر من المصادر، أمّا الماركسيّة ترى أن ملكية مصادر الإنتاج تتصل بشكل الإنتاج الذي يقرر طريقة توزيع المصادر المادية للإنتاج ونوع الأفراد المالكين، أمّا الإسلام يحدّ من حرية تملك الأفراد لمصادر الإنتاج، ويفصل توزيع المصادر عن شكل الإنتاج، لأنّ العناصر الطبيعية ترتبط بحاجات الإنسان التي يجب اشباعها في إطار الملكية الخاصة وشروطها لكي يحافظ على انسانيته وينميها^(١٢).

يتّضح أن السيد الشهيد أكّد على أهميّة أحياء الأرض عن طريق التنظيم والإدارة الموجه للصالح العام، واعتبر قوّة العمل هي محور الإقتصاد والغاية الإجتماعية، فلا استثمار من دون الطاقات الإنسانية، في حين تغيب قوّة العمل من دون استثمار حقيقي للثروة، وأشار أن الملكية الخاصة تمثل دوراً في التنمية الإقتصادية الشاملة، من حيث توفير الفرص، وتقليل البطالة، وتوسع الاستثمار وتنوعه.

الفقرة الثانية: تحقيق التنمية الإقتصادية عبر الأدوات الفلسفية والتشريعية والإنتاجية
لقد حفّز الإسلام على العمل والإنتاج، فقد ربط بين كرامة الإنسان وبين العمل، ووفر الأرضية الإنسانية المناسبة لدفع عملية الإنتاج وتنمية الثروة، وأعطى مقاييس واقعية عن العمل والبطالة، وإيجاد حالة من التوازن بين عدد السكّان وبين حجم الثروات الطبيعية، وعارض فكرة تعطيل بعض الثروات الطبيعية واعتبرها جحوداً وكفراناً بالنعمة، وفضل الإسلام الإنفاق الإنتاجي على الاستهلاك، وهي الاتّفاق على استخدام الوسائل التكنولوجية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية، وتقليل الكلفة، وأشار الإسلام إلى تأثير سحب الأموال من مجال الاستثمار على عملية التنمية^(١٣).

ويرى السيد الشهيد "محمد باقر الصدر" أن الإسلام أكّد على تنمية الإنتاج واستثمار الطبيعة ضمن الإطار العام للتشريع الإقتصادي الإسلامي، أي جعل التنمية هدفاً اجتماعياً، وإيجاد المقومات والإمكانات بغية الاستفادة من الطبيعة، وذلك عن طريق نوعين من الوسائل، هما: الأول، الوسائل المذهبية، ويقع على المذهب الاجتماعي إيجادها وضمانها، وهذه الوسائل تفسر مدى تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية على قوة العمل وتنمية الموارد. والثاني، الوسائل التطبيقية، التي تمارسها الدولة لهيكله سياسة عملية تواكب الاتجاه المذهبي العام^(٤).

كما وضع الإسلام التشريعات التي تتلاءم مع تنمية الإنتاج، أهمها: "حرم الكسب دون العمل" وهو إلغاء دور الوسيط لأنها تُعدُّ أحد مُعَوِّقات التخطيط التنموي الشامل، أي استئجار الفرد أرض بأجرة معين، وإيجارها بأجرة أكبر للحصول على التفاوت بين الأجرتين. و"حرم الفائدة" وهو إلغاء راس المال الربوي لضمان تحوّل رأس المال في المجتمع إلى رأس مال منتج يسهم في العمليات الصناعيّة والتجارية، لأنّ القروض الربوية تحتمل التبعات المالية بسبب تراكم الفوائد^(٥). و"منع الحمى" وهو استخدام الأفراد القوة للسيطرة على مساحة من الأرض دون أحيائها واستثمارها، إذ ربط الإسلام الحق في الأرض بعملية الأحياء. و"حرم تبديد الموارد الطبيعية" أن الإسلام لم يوفر لولي الأمر أو الدولة الحق بإعطاء الأفراد شيئاً من مصادر الطبيعة إلا بقدر استثمار الفرد، لأن اقتطاع ما يزيد على قدرت الإنسان يبدّد الثروات وإمكاناتها الإنتاجية، ولم يعط الإسلام للأفراد الذين يقومون بإحياء المصادر الطبيعية الحق في تجميد المصادر وتعطيل العمل لإحيائها، أو الاحتفاظ بها في حال توقفهم عن العمل، لأن استمرار سيطرتهم من دون عمل تؤدي إلى حرمان الإنتاج من طاقات المصادر وإمكاناتها^(٦).

ويقصر دور الشريعة الإسلامية على وضع أهداف السياسة الإقتصادية العامة وحدودها الشاملة، ويترك للدولة مساحة للتخطيط والإدارة والتوجيه من خلال احصاء الثروات الطبيعية والطاقات البشرية، وترتيب الأزمات الإقتصادية حسب الأولوية في المعالجة، ويجب على الدولة اتّخاذ إستراتيجية اقتصادية قصيرة

وطويلة المدى تؤدي إلى زيادة الإنتاج كما ونوعاً، وتضمن للأفراد الرخاء المعيشي، وتختلف الإستراتيجية الإقتصادية في أيّ دولة باختلاف الظروف الموضوعية وطبيعة المشاكل والصعاب التي تكتنفها، ونوع الإمكانيات الإجتماعية، لذلك يسند الإسلام تفاصيل السياسة الإقتصادية للدولة^(١٧).

ويعتقد السيد الشهيد أن توسّع وسائل الإنتاج تؤدي إلى تحقيق التنمية، وأن الهدف من تنمية الثروة هو تحقيق الفائدة الإجتماعية العامة، فيجب أن تساعد عمليات التنمية في إشاعة اليسر والرخاء بين الأفراد، وأن لا تكون التنمية مصدراً لبعض الأفراد دون غيرهم، لذلك وضع الإسلام تنمية الإنتاج هدفاً للمجتمع، حيث ينكر الإسلام توزيع أشكال الإنتاج حسب القوانين الطبيعية، وإنما هي صلة يفرضها الإنتاج لحساب التوزيع بدلاً من تكييف التوزيع طبقاً لحاجات الإنتاج، وأن قواعد توزيع الإنتاج ثابتة وصالحة في كل زمان ومكان، وأن عمليات الإنتاج تُعدّ مرحلة تطبيق للقواعد العامة في التوزيع على الثروات المنتجة، وأن ارتفاع مستوى الإنتاج على الموارد الطبيعية مرتبط بإمكان الفرد المجهز بقوة الإنتاج بفضل التطوّر التكنولوجي، ومنع الأعمال التي تؤدي إلى استغلال قواعد التوزيع، أي تدخل الدولة في توجيه عمليات الاستغلال بشكل يضمن للأجيال القادمة قدرتها في الإنتاج وفق منطوق التوزيع العادل^(١٨).

ويرى السيد الشهيد أن الإسلام أعطى للدولة حقّ التدخل بالعملية الإنتاجية لأسباب عدّة، أهمّها: ضمان فاعلية دور الدولة لتوفير الحد الأدنى والأعلى من انتاج السلع الضرورية، وأن لا تنمو المشاريع الإنتاجية الخاصة وفق رغبة وإرادة وإدارة أصحاب المشاريع دون توجيه مركزي وإشراف من السُلطة الشرعية، بغية ضمان عدم تعرض الدولة والأفراد للإسراف والتفريط، فإذا هيمنت الدولة على إنتاج المواد الأولية فأنها تسيطر على مختلف فروع الإنتاج الإقتصادية، فيكون للدولة قوّة التصرف والتوجيه في السياسات الإقتصادية العامة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وحماية المستهلك، وضمان نوعية السلع. ولعلّ مستلزمات نجاح التنمية الإقتصادية تؤمّن بالإشراف الحكومي في عملية الإنتاج والتبادل التجاري بهدف تحسين الإقتصاد الوطني، وتحقيق الرفاهية الإجتماعية، والاستقرار الإقتصادي والتنمية المستدامة^(١٩).

ويقع على الدولة ضمان معيشة رعاياها من خلال مرحلتين، هما: الأولى، أن توفر الدولة وسائل العمل للأفراد، وتهيئة فرص المساهمة في النشاط الإقتصادي، فيتمكن الأفراد من العيش على أساس الجهد. والثانية، مبدأ الضمان الاجتماعي فإذا كانت الدولة في ظروف استثنائية غير قادرة على توفير فرص العمل، أو كان الفرد عاجز عن العمل، فتقوم الدولة بتوفير المال اللازم لسد حاجات الفرد^(٢٠).

ويرتكز الضمان الاجتماعي في الإسلام على مبدئين، هما: الأول، "التكافل الاجتماعي العام"، حيث تفرض الشريعة الإسلامية على المسلمين كفالة بعضهم باسم زكاة الأموال في حدود الظروف والإمكانات، ويكون دور الدولة في الزام رعاياها بالامتثال، فهي المخولة في حقّ أكره الأفراد على أداء واجباتهم الشرعية، مثل: الجهاد وكفالة العاجزين. والثاني، "مبدأ الضمان الاجتماعي" وهو حق الجماعة في مصادر الثروة، وتكون الدولة مسؤولة عن ضمان معيشة المعوزين والعاجزين، وأن حدود المسؤولية لا يقتصر على ضمان الحاجات الحياتية للأفراد، بل يتضمن مستوى الكفاية من المعيشة في المجتمع، كون الدولة ضمان إعالة التي تعني "كفاية الفرد" وهي من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها مع زيادة المستلزمات العامة، لذلك يجب على الدولة أن تشبع الحاجات الأساسية وغير الأساسية للأفراد^(٢١).

يتضح أن السيد الشهيد أكد على العلاقة بين إمكانية تطبيق الفكر الإقتصادي الإسلامي، وبين ما يتحقق من تنمية اجتماعية جراء السياسات الإقتصادية الكلية للدولة التي تأخذ بالاعتبار السيطرة على الموارد الأولية، وتحقيق العدالة، والتوزيع المتكافئ للفرص، والضمان الاجتماعي، وتنمية الموارد البشرية.

المبحث الثاني

الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣: التحديات والحلول

الفساد يمثل القول أو الفعل الذي يتنافى مع الأخلاق والسلوك السوي، ويمثل الفساد المالي استنزاف لرأس المال العام أو استغلال القانون المالي وتجاهله، ويرتبط بأدوات الغش أو الاحتيال بغية تحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، لهذا ينبغي الاعتماد على وسائل وأساليب فعالة وكفوءة من أجل اكتشاف مواطن الخلل والتلاعب المالي والحد منها، مثل: المحاسبة القضائية، ونظام الرقابة الداخلية، والحوكمة، وقد تعرض العراق إلى موجة كبيرة من الفساد المالي والإداري بسبب السياسات العشوائية والتدخلات الخارجية. وبناء عليه، سوف نقسّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، تنامي الفساد المالي والإداري في ظل غياب الحكم الصالح في العراق. والمطلب الثاني، دور الفساد المالي والإداري على التنمية الإقتصادية في العراق.

المطلب الأول: : تنامي الفساد المالي والإداري في ظل غياب الحكم الصالح في العراق
تفاقم الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ضمن موجتين الأولى: بدأت بتسلم سلطة التحالف المؤقتة ((CPA) إدارة البلد بشكل مباشر وقد برز هذا الفساد في ظل مجلس الحكم المؤقت والوزارات التابعة له: إذ لم تحتفظ سلطة التحالف المؤقتة بالسجلات الاصولية الكافية لإثبات مصروفات الموازنة العامة فبعد قيام مراقب الحسابات التابع لسلطة التحالف المؤقتة بفحص نموذج من عشرة مصروفات خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٤) تبين انعدام توافر سجلات لخطط صرف الموازنة والتي تراوحت قيمتها بين (١٢٠-٩٠٠ مليون دولار) لتلك المصروفات التي تدعم المبالغ التي جهزت للوزارات، وقد تم تجهيز ستة من هذه المصروفات دون مذكرات تخصيص من جانب سلطة التحالف المؤقتة، في حين تم تجهيز اثنان منها والتي تبلغ قيمتها (٦١٦ مليون دولار) دون مستندات صرف^(٢٢).

أما الموجة الثانية تمثلت بتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة وهذه الموجة هي الاخطر في الفساد الإداري والمالي من حيث حجم المال العام الذي تمت سرقة ونهبه، فضلا عن ذلك فقد أدى الفساد إلى

هجرة الكفاءات والخبرات العملية والوطنية جراء تولي غير المؤهلين المناصب الحكومية المهمة جراء المحاباة والمحسوبية والرشوة، ووفقاً لأحد تقارير منظمة الشفافية العالمية الصادر عام ٢٠٠٥ فإن عدد من المسؤولين في مستويات مختلفة يمارسون النهب المنظم للدولة وثرواتها ليتكامل ذلك مع إقدام المحتلين على تبديد مليارات الدولارات من الاموال العراقية، وقد عمل الفساد على ضرب أكبر الميادين الإقتصادية في العراق وهو قطاع النفط من خلال عقود النفط والتهريب^(٢٣).

لقد عمدت الفئات الحاكمة (ذوي الياقات البيضاء) إلى ترسيخ حالة الرشوة وسرقة المال العام بشكل يفضي إلى سلب ونهب اموال الدولة من خلال استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، فقد تحول هؤلاء بمرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء تجارة إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن أساليب تسهم في تنامي حجم ثروتهم الخاصة، على حساب الاهتمام بالبرامج التنموية وتحقيق قدر من الرفاه الاجتماعي للأفراد، إذ تشكل المناقصات مجالاً واسعاً للممارسات غير المشروعة من جانب أصحاب النفوذ داخل المؤسسات الرسمية وخارجها، وتتم بالتواطؤ بين الطرفين الداخلي والخارجي مثل التقدم إلى لجان المناقصات بأكثر من عرض للسلعة نفسها وتحت أسماء وأسعار مختلفة، ويتم ذلك بالإتفاق مع أصحاب تلك الاسماء على التنازل عن المناقصات، إذا رست على احد الاسماء في مقابل مبلغ مالي او تقديم مبالغ مالية للحصول على معلومة مسبقة حول شروط المناقصة او اسعار العرض المقدمة ودفع مبالغ لجعل مدة الطرح في المناقصة قصيرة جداً، إذ لا يتمكن من التقديم إليها الا من حصل على معلومات عنها في وقت طويل، فضلاً عن الحصول على ارض من الدولة بدعوى استخدامها في مشاريع صناعية، ثم يتم استخدامها بعد ذلك في أغراض اخرى، يبرز استغلال المناصب من خلال العوامل الأتية^(٢٤):

١- المحسوبية (Nepotism) أي تمرير ما ترغب به الاحزاب والتنظيمات أو المناطق والأقاليم أو العوائل المنتفذة من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

٢- المحاباة: (Favoritism أي بمعنى تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح عقود الاستئجار والاستثمار او المقاولات والعطاءات.

٣- الوساطة (Intermediary): تعني التدخل لصالح فرد ما, أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالانتماء الحزبي أو القرابة على الرغم من كونه غير كفؤ أو غير مستحق, وخدمة الاقارب مثل التغاضي عن الانشطة غير القانونية لصالح الاصدقاء والاقارب وتقديم تسهيلات غير مشروعة.

٤- الابتزاز والتزوير (Black Mailing): من أجل الحصول على المبالغ المالية من الأفراد مستغلاً نفوذه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.
أولاً: أسباب الفساد المالي والإداري بعد عام ٢٠٠٣

تعددت الاسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق لا سيّما بعد الاحتلال الأميركي في العام ذاته, لذلك بات من الضروري الوقوف على تلك الأسباب وحصرها من أجل وضع الحلول والمعالجات الناجعة للحد من هذه الظاهرة ولعل من ابرز تلك الاسباب ما يأتي^(٢٥):

١- لعب الاحتلال الأميركي للعراق دوراً هاماً في تقشي ظاهرة الفساد من خلال العبث بالمؤسسات الحكومية وتدميرها وفسح المجال أمام اللصوص والسراق لنهب وحرق ما تبقى من تلك المؤسسات.

٢- عمل الانفلات الأمني وضعف دور القانون بعد الاحتلال على تشجيع وتنامي ظاهرة الفساد في العراق.

٣- ارتفاع الانفاق الاستهلاكي جراء تضخم أعداد منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية وأجهزة الدولة الأخرى والفضائيين الذين لاوجود لهم, وارتفاع التخصيصات المالية من أجل تغطية نفقاتهم المتزايدة فسح المجال أمام المفسدين من المسؤولين الفاسدين لاغتنامها.

- ٤- غياب الوازع الديني والأخلاقي لدى العاملين في أجهزة الدولة نجم عنه تعاطي الرشوة والاختلاس وسرقة المال العام والنصب والاحتيال أتاح الفرصة لانتشار ظاهرة الفساد.
- ٥- انخفاض مستوى الاجور والرواتب لموظفي القطاع العام ووجود فوارق كبيرة مقارنة مع ما يتقاضاه المسؤولين من رواتب نجم عنه إلى تعاطي الرشوة والاختلاس وغيرها من مظاهر الفساد التي باتت عرفا مقبولا في دوائر الدولة.
- ٦- جهل بعض الموظفين بالقانون الوظيفي والمحابة للأهل والاقارب.
- ٧- إقامة العديد من المشاريع التي تفتقر إلى الجدوى الإقتصادية، فضلا عن المشاريع والأعمال الوهمية والتي تكون حبرا على ورق وحصول المعنيين على عقود ومبالغ مالية ضخمة تفوق القيم الحقيقية لتلك المشاريع.
- ٨- انعدام ثقة الأفراد بالأداء العام للدولة وبالمستقبل ممّا نجم عنه حالة غير صحيحة بتوجه ذوي النفوس الضعيفة نحو السلوك الفاسد والمسيء.
- ٩- ضعف القوانين الرادعة لحالات الفساد واستغلال الثغرات القانونية من قبل القيادات الإدارية الفاشلة أسهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في الحلقات الدنيا من خلال التقليد والمحاكاة للقيادات الإدارية العليا من قبل هؤلاء الفاسدين.
- ١٠- ضخامة المعدات والاجهزة المشتراة من مناشئ رديئة لا سيّما العسكرية منها، وبمبالغ تفوق قيمتها الفعلية. وكما هو موضح في الجدول الآتي:
- الجدول (١) العوامل المسببة للفساد المالي والإداري في العراق

ت	العوامل المباشرة	العوامل غير المباشرة
١-	التعليمات واللوائح	المستوى العام لمعدلات الاجور

السيطرة المؤسساتية	النظم الضريبية المعقدة	٢-
درجة شدة نظام العقوبات	البند العام من السلع والخدمات في ظل أسعار السوق	٣-
شفافية القواعد والقوانين والإجراءات	الحالات التي يكون فيها لموظفي القطاع العام نفوذ على صنع القرار الإقتصادي	٤-
المثال الذي تقدمه القيادة السياسية	حاجة الأحزاب السياسية إلى التمويل اللازم	٥-
المستوى العام لمعدلات الاجور	_____	٦-

المصدر: حسن لطيف الزبيدي وعاطف لافي مرزوك، الفساد في العراق: جذوره , فروعها , وثماره المرة, مجلة الدراسات الإقتصادية, جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، العدد ٨, ٢٠٠٦, ص ١٥٨.

ثانياً: صور الفساد المالي والإداري في العراق

١- تجارة المناصب العليا في الدولة: يعد النوع الاخطر في ظاهرة الفساد ويشمل استحواذ أفراد وأحزاب ومنظمات وكيانات وما شابه ذلك على المناصب التنفيذية في الدولة ووظائف عليا أو متوسطة تسيطر على زمام الأمور واتخاذ قرارات سياسية, اقتصادية, استثمارية, تجارية ومالية أو سرقتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة, وبطبيعة الحال لا يترك هذا النوع من الفساد أية آثار أو وثائق وراءه, لذلك فيعد توثيقه غير ممكن, إلا إن ما يعلن من خلال السياسيين أنفسهم يؤكد تحول عمليات بيع المناصب إلى ظاهرة شائعة, إذ يتراوح سعر المنصب الوزاري في الحكومة العراقية بين (١٠-٢٥ مليون دولار) وبشكل أقل نسبة لبقية المناصب الإدارية العليا^(٢٦).

٢- الموظفين الوهميين (الفضائيين): ينفرد العراق بهذا النوع من الفساد على صعيد الدول النامية والمتخلفة والريعية انه فساد التعيينات في وظائف حكومية بأسماء وهمية تذهب رواتبها إلى اشخاص أو

كيانات فاسدة من بين كبار المسؤولين وصناع القرار في الدولة، ويشمل هذا النوع من الفساد صفوف الجيش، إذ جرى في بداية ولاية رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الكشف عن وجود (٥٠ الف جندي) وهمي (فضائي) كان عدد من الضباط يستولون على مرتباتهم الشهرية كما جرى الكف عن هذا العدد بوصفه مجرد دفعة أولى لإحصاء سريع، إلا إن بعده لم يجري الكشف عن أية أرقام أو تحقيقات أخرى، وتضم قوائم الجنود الوهميين جنوداً يتمتعون بإجازات مفتوحة مقابل دفع رواتبهم إلى قادتهم مع ضمان استمرارهم بالخدمة العسكرية أو جنوداً قتلوا في المعارك ولم تحذف أسماؤهم من قوائم الرواتب الشهرية، لقد أدى هذا النوع من الفساد إلى استنزاف الموارد الحكومية ما نسبته (٨٠٪) من حجم الموازنة تذهب إلى النفقات التشغيلية ومعظمها رواتب الموظفين والتي تذهب رواتب الفضائيين إلى جيوب الفاسدين وكما هو موضح في الجدول الآتي^(٢٧):

الجدول (٢) يبين الفساد في صفوف الجيش العراقي

عدد الفضائيين في الجيش	رواتب الفضائيين (مليون دولار)	مخصصات الطعام دولار شهرياً
٢٥٠ الف	٢٥٠٠	١٥٠

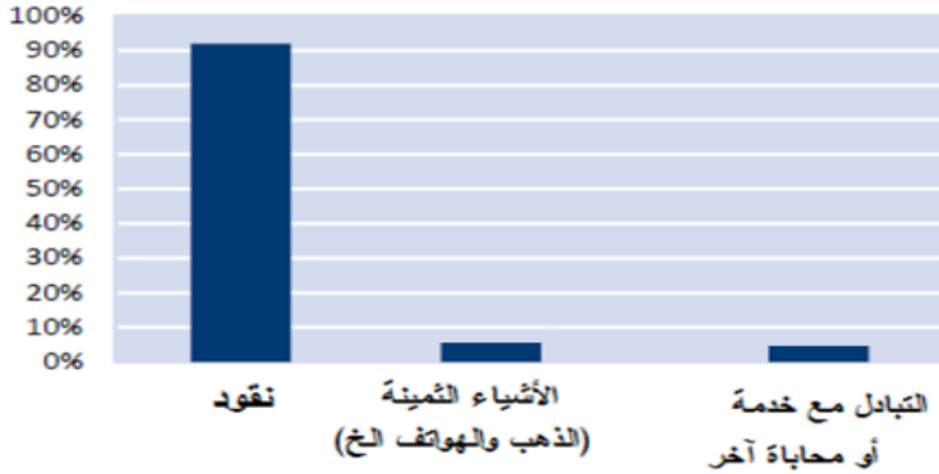
المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على همام الشماع، تقرير الفساد الإداري والإقتصادي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٩، ص ٥.

٣- غسيل الأموال: شكل العراق أرضية خصبة لعملية غسيل الأموال لا سيّما بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقه من تغير سياسي جراء ظروف عديدة أهمها ضعف سلطة القانون والانفلات الأمني والسياسي وتوافر الموارد الطبيعية والمواقع الأثرية، فضلاً عن انفتاح الإقتصاد العراقي على العالم الخارجي، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تنامي ظاهرة غسيل الأموال في العراق التي تعد أحد صور الفساد المالي والإداري الذي نخر جسد الإقتصاد العراقي والتي انتقلت من مصادر الاموال غير المشروعة والمتمثلة (بالبنك المركزي، تهريب الآثار، عمليات الخطف، سرقات البنوك والمصارف بعد عام ٢٠٠٣، الاقتراض من

البنوك, تهريب النفط, تهريب المخدرات, تهريب المصانع والآلات والمكائن, عمليات الاختلاس في أجهزة الدولة المخصصة للمشروعات الخدمية), فقد أسهمت تلك المصادر في تنامي هذه الظاهرة بشكل كبير في العراق ممّا أدى إلى إسهامها بشكل أكبر في تراجع معدل الأداء الإقتصادي جراء ضياع مبالغ كبيرة وسرقتها بطرق غير مشروعة وعدم تخصيصها تخصيصاً أمثل وتحقيق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي^(٢٨).

٤- التهرب الضريبي: برزت في الآونة الاخيرة قيام كبار المسؤولين الحكوميين إلى محاولات تقديم الرشوة من أجل حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لمدة طويلة أو محاولة التهرب والتلاعب بمواصفات السلع المستوردة من أجل خفض الرسوم الكمركية وهذا بحد ذاته يمثل نهب المال العام من قبل المنتفذين في الدولة^(٢٩). وكما هو موضح في الشكل (١):

الشكل (١) يوضح التوزيع النسبي للرشاوى المدفوعة حسب نوع الدفع في العراق عام ٢٠١١



المصدر: يحيى حمود حسن البو علي، المرجع السابق، ص ٩٣٠، ٩٣١.

٥- سرقة الأموال العامة: تتمثل في اختلاس أموال الدولة والاقتراض من البنوك الحكومية مجاملة دون ضمانات جدية وبفوائد مخفضة من المسؤولين وإعادة تدوير العائدات الأجنبية لحساباتهم الخاصة، فمثلاً أنفقت سلطة التحالف المؤقتة المنحلة أكثر من (١٩ مليار دولار) من أموال تنمية العراق، الذي يمول من الإيرادات النفطية العراقية لتدفع إلى المتعاقدين الأميركيين ومنح عقد إلى بعض الشركات مثل شركة (هولبيرتون) دون الالتزام بقواعد ومتطلبات المناقصة التنافسية الجاري تطبيقها في أي مشروع في العالم، كما تشير التقارير إلى إن مليارات الدولارات من أموال النفط اعتمدت بتسريع مشروعات لم يخطط لها بشكل صحيح لا سيما في الايام التي سبقت مباشرة تسليم السلطة في ٢٨-٦-٢٠٠٤، فقد جرت التحقيقات الجنائية من جانب المفتش العام لسلطة التحالف المؤقتة بشأن (٦٠٠ مليون دولار) من النقود السائلة من إيرادات النفط العراقي التي أنفقت دون ضوابط أصولية، فضلاً عن (٢٦) تحقيقاً جنائياً آخر في التزوير والهدر وسوء استغلال ملايين الدولارات، من جانب سلطة التحالف المؤقتة، فقد قدمت هيئة النزاهة تقرير أوضحت فيه إن القيمة التقديرية لأموال الهدر والفساد الإداري والمالي في العراق تبلغ (٨

مليارات دولار)، ممّا أدى إلى رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية لإلغاء المادة رقم ١٣٦ التي وصفها بأنها معرّقة لأنها تنص على عدم إحالة المتهم إلا بموافقة الوزير المختص، وإن قيمة الأموال التي أهدرت جراء هذه المادة بلغت (٥٥ مليار دولار)^(٣٠).

٦- تهريب الأموال: تمثل الأموال التي تم استرداد جزء منها داخل العراق وخارجه، والأموال التي صدر باستردادها حكم قضائي والأموال المودعة في المصارف الأجنبية التي تم الحجز عليها، فضلا عن الأموال التي جاري التحري عنها، تقدر الأموال التي تمكنت هيئة النزاهة العامة من استردادها والصادر بحقها أحكام قضائية وتمت استرجاعها إلى خزينة الدولة (١.٥٧٩ ترليون دينار عراقي) و (١.٠٦٣ دولار أميركي) و (١.٨٢٥ يورو)، أي إن مجمل الأموال المسترجعة بلغ (٢.٨٤٨ ترليون دينار عراقي)، فقد تمثلت حالات الفساد في كشف تلك الأموال وصددها وتتبعها، أما الهدر المال العام كصرف الصكوك المزورة، إجراءات المقاصة الالكترونية، فضلا عن التزوير في معاملات رواتب أعضاء مجالس المحافظات وتقديم الأموال إلى غير مستحقيها . وكما هو موضح بالجدول الاتي.

الجدول (٣) الأموال المهربة

(المستردة من داخل وخارج العراق والمحكوم باستردادها والمحجوزة) لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

نوع العملة						الإجراء المتخذ
سويسري	دينار أردني	دينار عراقي	يورو	جنيه إسترليني	دولار أميركي	
—	—	—	١١,٩١٥,٤٤٠	٢,٣٢٩,٥٢١	٥٦٦,٩٧٩	الأموال المستردة خارج العراق

—	—	٢٣,٦١٩,٦٣٠,٣٥٨	—	—	٥٠٠,٣٥٠	الأموال المستردة داخل العراق
-	—	٩٢٧,٨٠٨,٦٣٢,٩٢٨	٢١,٦١٤,٠١٠	—	١,٤١٣,٧٤٩,٧٥٢	الأموال المحكوم باستردادها
٣,٦٥٢	٧٢٠,٥٢٩	—	٥٣,٢٧٥	—	٣,٠٨,٧٦١	الأموال المحجوزة
٣,٦٥٢	٧٢٠,٥٢٩	٩٥١,٤٢٨,٢٦٣,٢٨٦	٣٣,٥٨٢,٧٢٥	٢,٣٢٩,٥٢١	١,٤١٧,٩٠٠,٨٤٢	المجموع

المصدر: مجموعة مؤلفين، التقرير السنوي، بغداد، هيئة النزاهة العراقية ٢٠٢٠، ص ٤٣.

المطلب الثاني: دور الفساد المالي والإداري على التنمية الإقتصادية في العراق

أولاً: دور الفساد المالي والإداري في بعض المتغيرات الإقتصادية

١- اثر الفساد في البطالة: تعود مشكلة البطالة إلى تسعينات القرن الماضي وما رافقها من عقوبات اقتصادية وارتفاع مستوى الاسعار العام وتدني مستوى الرواتب في القطاع العام الامر الذي نجم عنه قيام الكثير من الموظفين بترك وظائفهم والعمل في القطاع الخاص أو في المجال الحرفي، الا أن التغير بعد عام ٢٠٠٣ عمق من مشكلة البطالة بشكل اكبر جراء تسريح منتسبي الجيش العراقي السابق والاجهزة الامنية وبعض الموظفين في الوزارات الأخرى الذي يقدر عددهم حوالي (مليون شخص) ممّا نجم عنه زيادة التكلفة الإجتماعية التي تحملتها الدولة، إذ إن نسبة البطالة تجاوزت (٥٢%) في الآونة الاخيرة إذ

تعد من اعلى النسب في دول المنطقة جراء توقف المشاريع الانتاجية بنسبة (٩٠٪) وان الكثير من الأموال التي تم تحصيلها لبناء المشروعات وحملات الاعمار قد تم سرقتها ضمن حلقات متسلسلة لتصل في النهاية إلى (١٠٪) من المبلغ الأصلي المخصص إذ إن (٨-١٠ مليار) من الميزان السنوي تذهب سدى جراء تفاقم حالات الفساد المالي والإداري التي تفشت في معظم مرافق الدولة واجهزتها ومؤسساتها, الأمر الذي أدى بالمنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة حالات الفساد تصنف العراق في المراكز المتقدمة^(٣١).

ان عدم التخصيص الامثل والهدر في الأموال العامة عمق من مشكلة البطالة, في حين لو تم السيطرة على الفساد لبات القضاء على مشكلة البطالة امرا ممكنا, ففي ظل الفساد المالي والإداري سادت البطالة الاجبارية واجبرت من هم في سن العمل والقادرين عليه على القبول بالعمل بأجور متدنية وانتشار حالات السرقة والجريمة والاحتيال والابتزاز للحصول على الأموال وانخراطهم مع الجماعات المتعصبة واستغلالهم في العمليات الإرهابية, جراء انعدام توافر مناخ ملائم في سوق العمل يسهم في توفير حياة كريمة لهم.

٢- دور الفساد في تنامي الديون السيادية: بلغ حجم الدين العام في العراق (١٠٠) ترليون دينار عراقي نهاية عام ٢٠٢٠, دين داخلي (٦٦) ترليون دينار و(٣٤) ترليون دينار دين خارجي ممّا يعني اقتطاع جزء كبير من الإيرادات النفطية لتغطية اقساط خدمة الدين^(٣٢).

ان الوضع القائم يجعل من مهمة التخلص من الديون السيادية أمرا صعبا جراء الاضطرابات الداخلية واعتماد العراق على المكون النفطي كمورد رئيسي للإيرادات المالية وتعرض هذا المورد إلى عمليات السلب والنهب والتهريب جراء الفساد المتنامي في هذا القطاع النفطي ممّا أدى إلى تبديد القيمة الحقيقية لهذه الثروة, والتي تجعل مهمة الحكومة أكثر صعوبة للتخلص من المديونية الخارجية لا سيّما إن الكثير من الدول لاتزال تقدم القروض من أجل إعادة إعمار ابني التحتية المتهالكة والفوائد المترتبة

على هذه القروض ولفترات زمنية طويلة والتي كان أخرها القرض الذي قدمه البنك المركزي طويل الأمد ممّا يولد حالة من التشاؤم كبيرة حول مدى امكانية التخلص من تلك الديون في ظل تفشي حالات الفساد المالي والإداري في معظم مؤسسات الدولة^(٣٣).

٣- أثر الفساد في الاستثمار المحلي والأجنبي: إن نوعية الحكم في الدولة تؤثر بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعو إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا يمكن جذب تلك الاستثمارات في حال عدم توافر مناخ ملائم والاستفادة من مزاياها وما يرافقها من تكنولوجيا جديدة ومهارات إدارية مؤهلة وحديثة إلى البلد المضيف، فضلا عن انه كلما انخفض مؤشر الفساد بنسبة (١٪) إزداد جذب الاستثمارات الأجنبية بنسبة (٤٪) ممّا يولد انخفاضا في معدلات البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر والاستقرار الأمنيين، كما إن إنخفاض مؤشر الفساد بنسبة (١٪) يعمل على زيادة نسبة تشغيل رأس المال الوطني^(٣٤).

٤- أثر الفساد في الانتاج: على الرغم من المحاولات الرامية في العراق تحقيق معدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي، الا إن الاحتلال الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ وانخراطه في الحرب ضد تنظيم داعش وتفشي الفساد المالي والإداري في معظم القطاعات الإقتصادية، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي في العراق وبقاء المكون النفطي سلعة التصدير الرئيسة، جراء انعدام توافر استقرار أمني وسياسي واقتصادي، فضلا عن تهالك البنى التحتية، إذ لايزال الإقتصاد غير النفطي يكافح من أجل النمو في إطار تركة ثقيلة من التشريعات وبيئة أعمال غير واضحة ، الأمر الذي نجم عنه سوء حالة البلاد بشكل ملحوظ في معظم الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ممّا خلف اقتصاداً هشاً لا يقوى على مجابهة متطلبات العملية التنموية التي شرع بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وبقائه في دوامة التخلف والفقر المدقع^(٣٥).

٥- سوء توزيع الدخل والثروة: يرتبط الفساد بسوء توزيع الثروة والدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب النفوذ لوظائفهم المهمة في مؤسسات الدولة، مما يتيح لهم تحقيق منافع خاصة، فضلا عن قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هؤلاء وبقية أفراد المجتمع، كما يمكن أن تنمو وتتزايد بفعل عوامل اجتماعية ضاربة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية ونسق القيم السائدة، إذ تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية وإسهامها في نمو هذه الظاهرة أو القضاء عليها من جذورها والتقاليد مرتبطة أيضاً بالعلاقات القبلية السائدة في المجتمع، فضلا عن دور التنظيم الإداري والمؤسسي في تقويم ظاهرة الفساد من خلال العمل على تفعيل النظام الإداري ووضع ضوابط مناسبة لعمل هذا النظام وتقوية الإطار المؤسسي المرتبط بخلق تعاون لبن الفرد والمجتمع، وهناك عاملا آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة يتمثل في غياب الثقة في تطبيق المثل الإنسانية، ويعد الفساد المالي والإداري وراء ارتفاع معدلات الفقر في العراق جراء ضياع الأموال المخصصة للبنى التحتية إلى جيوب المفسدين مما أدى إلى تراجع كبير في مستويات التعليم والصحة لا سيّما بين المناطق الريفية بين المحافظات الوسطى والجنوبية على الرغم من الخطط التي وضعتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لعلاج هذه الظاهرة، جراء عدم وجود حلول جوهرية وتنامي الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة^(٣٦).

٦- أثر الفساد في التنمية الإقتصادية: إن حالات الفساد المتنامية ألفت بظلالها على التنمية الإقتصادية معرقة بذلك السعي إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي جراء ارتفاع حالا الفقر في العراق وفقا لمنحنى لورنز ما نسبته (٣.٢٪ دولارات) في اليوم هو (١٧ %) وفقا لتقديرات البنك الدولي عام ٢٠١٧ عن ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى (١٤٪)، كما يبرز انعدام توافر التخصيص الامثل للموارد المتأتية من المكون النفطي وهدرها وسرقتها من قبل أصحاب المناصب العليا في مؤسسات الدولة، إذ يعاني قطاعي التربية والتعليم والصحة من الاهدال وقلة التخصيصات المالية للنهوض بالواقع التعليمي والصحي في العراق ونخره من قبل الفساد كبقية القطاعات الأخرى سواء في جانب الأبنية أو

جانب عدم كفاية أعداد الكوادر التعليمية والصحية، ناهيك عن توقف العديد من المصانع والمعامل في القطاع الصناعي جراء غياب الدعم المباشر وغير المباشر الذي كان متوفراً من قبل الحماية الكمركية، إذ سبب الفساد في الأجهزة الكمركية غرق الاسواق العراقية بالسلع المستوردة ومن مناشئ رخيصة عملت على قضم ظهر الصناعة العراقية لا تخضع للرسم الكمركي جراء الرشاوى، الأمر الذي أدى إلى تهالك المشاريع الصغيرة بشكل واسع حتى لا تكاد تذكر^(٣٧).

٧- اثر الفساد في الخدمات العامة: على الرغم من الجهود الرامية لتحسين مستوى الخدمات في العراق، إلا عن العراق لازال منغمساً في برائن الفقر انعدام توافر الخدمات المناسبة لمتطلبات الحياة اليومية إذ تشكل نسبة المياه النظيفة حوالي (٥٥٪)، أي إن ما نسبته (٤٥٪) من السُّكَّان لا يحصلون على مياه نظيفة من إجمالي السُّكَّان ونظام الصرف الصحي لا سيَّما بين القرى والارياف بين المحافظات الوسطى والجنوبية، ورداءة نوعية الخدمات المقدمة إلى الأفراد ممَّا ولد استياء عن تلك الخدمات واثراً في فقدان ثقة الأفراد بالنظام العام من جهة، وندرة الخدمات ذات النوعية الجيدة من جهة أخرى وبالتالي خلق فرصة مناسبة لبعض موظفي الخدمات المدنية لاستغلال المواطنين واخذ الرشاوى مقابل الخدمات التي يقدمونها، إذ إن هناك علاقة مباشرة ما بين الفساد المستشري ونوعية الخدمات ممَّا يؤثر سلباً في مستويات الحكومة وتآكل الحكم الرشيد وسيادة القانون والاستقرار الإقتصادي، ومن ثم تتزايد حالة دفع الرشاوى مقابل خدمات أفضل^(٣٨).

الشكل (٢) النسبة المئوية للخدمات المقدمة إلى سكان العراق



المصدر: يحيى حمود حسن البوعلي، المرجع السابق، ص ٩٤١.

ثانياً: الحلول المقترحة لمكافحة الفساد

على الرغم من المحاولات للقضاء على الفساد إلا أن هناك نقاط جوهرية لا بد من التركيز عليها للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري وهي كالاتي^(٣٩):

١- رسم السياسة الملائمة لاجتثاث الفساد المالي والإداري كونه يعرقل عملية التنمية الإقتصادية التي يصبو لها الإقتصاد العراقي.

٢- تفعيل دور الجهات الرقابية لمكافحة الفساد في الدوائر كافة، وتنمية القدرات القيادية والإدارية الحكومية وتكثيف نشاطها وتحويلها بصلاحيات واسعة من اجل محاسبة المقصرين والفاستدين.

٣- سن القوانين التشريعية والتحقق من دقة القرارات الإدارية وتنمية المنظومة الخاصة بالمساءلة لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة والحد من ممارسات الفساد.

٤- التدوير الوظيفي لكبار الموظفين والمسؤولين بين مدة واخرى، لان بقاءهم مدة طويلة في الموقع نفسه يسهم في تفشي الفساد، لا سيما في المفصل الرئيسية في الادارة العامة مثل (مديريات الشؤون المالية، الكمارك، المشتريات والمصالح العقارية والمؤسسات والشركات العامة).

٥- العقوبات الرادعة لمرتكبي الفساد من الموظفين في القطاعين العام والخاص على حد سواء والتشدد في تطبيق احكام القانون بحق المفسدين وسراق المال العام.

٦- المحاسبة والنزاهة والشفافية هي الطابع السائد الذي ينبغي توافره في المؤسسات كافة.

٧- اعتماد الكشوفات المالية والمحاسبية لتوثيق العمليات المالية للحد من التلاعب بالسجلات المحاسبية.
ثالثاً: رؤية مستقبلية للحد من الفساد

يمتاز الوضع الحالي في العراق من ناحية الفساد بكونه سيء جدا جراء الانفلات الأمني والسياسي والإقتصادي والاجتماعي وسيطرة المتنفذين وكبار الموظفين في الدولة على عجلة الإنتاج وعرقلتها جراء نهب الايرادات النفطية التي تسهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن وجود محاولات لاستخدام ملفات الفساد من جهات مختلفة لتعزيز قوتها السياسية والاقتصادية واستغلال الفرصة لتغيير الوضع الذي يعمل على تعظيم منافعهم الشخصية دون الاهتمام بمتطلبات العملية التنموية من أجل تحقيق معدلات نمو ايجابية تعمل على انقاذ الإقتصاد العراقي من حافة الانهيار، وهنا يبرز سؤال مهم: هل يمكن اصلاح الوضع القائم من الفساد في العراق؟ هل يمكن السيطرة على هدر المال العام الذي رافق الحكومات المتعاقبة؟ أم يبقى الوضع كما هو عليه؟ لا سيما أننا نشهد في هذه السنة انتخابات جديدة وتشكيل حكومة جديدة ونحن أمام خيارين: بقاء الوضع كما هو عليه على الرغم من تشكيل الحكومة الجديدة، لأنه على الرغم من تغير الحكومات كل أربع سنوات (حكومة المالكي دورتين، حكومة العبادي، عادل عبد المهدي، مصطفى الكاظمي)، إلا إن الوضع العام للفساد من سيء إلى أسوء ولم يشهد حالة من التقدم، الأمر الذي يقتضي تفعيل آليات مكافحة الفساد والقضاء على الخلايا الفاسدة في الحكومة العراقية، وهذا يتطلب حكومة قوية وأشخاص جدد^(٤٠). فضلا عن تفعيل أجهزة مكافحة الفساد المتمثلة بالجهات الاتية:

١- ديوان الرقابة المالية: يكمن دوره من خلال النقاط الأتية^(٤١):

- أ- القيام بتقييم مالي للعقود العامة مع ضمان استخدام المنح والقروض الحكومية.
 - ب- تدقيق سجلات الوزارة وكل الأنشطة التي تقوم بها بغية ضمان النزاهة والشفافية والكفاءة في عملياتها.
 - ت- التحقيق في جميع المسائل المرتبطة بفعالية صرف واستخدام الأموال العامة والتبليغ عنها وفقاً لما تطلبه السلطة التشريعية.
 - ث- إصدار اللوائح التنظيمية للمراجعة المالية والمحاسبة المبنية وفقاً للمعايير المقبولة عالمياً.
 - ج- تحسين القواعد والمعايير المطبقة على الإدارة وعلى عمليات المحاسبة بالتعاون مع مكتب النزاهة.
 - ٢- هيئة النزاهة: من خلال التحقيق في قضايا الفساد والمتضمنة لقضايا الرشوة والاختلاس وأي فعل يجرمه القانون ويرتكبه الموظف مستغلاً منصبه الوظيفي، تعمل النزاهة على إصدار اللوائح التنظيمية والسلوكية الواجب اتباعها من قبل موظفي الدولة.
 - ٣- مكتب المفتش العام: تم إنشاؤه الأمر (٥٧) عام ٢٠٠٤ ليسهم في متابعة مستويات النزاهة الشفافية ولمنع وقوع أعمال التبذير والغش وكل ما يتنافى مع القوانين الخاصة بالعمل دخال مؤسسات الدولة.
- الاستنتاجات والتوصيات
- ١- دعا السيد الشهيد "محمد باقر الصدر" إلى تأسيس الدولة الإسلامية وفق مبادئ لا تتعارض مع الحداثة والتطور والتجدد من خلال اندماج العناصر المتحركة والثابتة في تركيب تسودها الأهداف مشتركة، فضلاً عن الإدراك العميق لمؤشرات والاستيعاب الشامل لطبيعة المرحلة وشروطها التكوينية، مما يخلق دولة متأصلة ومنسجمة مع مفاهيم ومتطلبات العصر، وقائمة على ضرورات الإصلاح السياسي الاقتصادي، وبناء الذات على أسس فكرية تعزز من ديمومة الأمة وتحقيق تطلعاتها في إطار الحكم الصالح.

٢- إن الفساد المالي والإداري لم يكن وليد ظروف الاحتلال فحسب، بل تعمقت جذوره من خلاله بعد

- عام ٢٠٠٣، إذ لم يكن قبلها بمعزل عن الوضع الإقتصادية والسّياسيّة والاجتماعية التي شهدها البلد.
- ٣- تنامي حالات الفساد المالي والإداري على الرغم من وجود هيئات خاصة لمحاربتة، إلاّ إنه لم يكن لها دور يذكر في السّيطرة على حالات الفساد المستشرية في جميع مفاصل الدّولة.
- ٤- إنّ الرّيعية الإقتصادية أصبحت سمة ملازمة للاقتصاد العراقي، والتي كان للفساد المالي والإداري دور كبير في تعميقها من خلال هدر وسرقة الأموال العامة التي كان من المفترض ان تذهب للبنى التحتية وللاستثمار المحلي والأجنبي من أجل خلق معدلات نمو ايجابية.
- ٥- تضخم الإنفاق الاستهلاكي في الموازنة العامة، والتي تشكل الرواتب والأجور نسبة كبيرة منه، ومع وجود الفضائيين وانعدام توافر العدالة في توزيع الدخل والثروة بات العراق يعاني من ضعف في معدل الكفاءة الإقتصادية.

الهوامش:

- * تم حذف هذه الفقرة لتجاوز عدد صفحات البحث الحد الأقصى للنشر في المجلة.
- (١) محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، المشرق للنّقاة والنشر، طهران، ٢٠٠٣، ص ١٩.
- (٢) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيّة والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، الطبعة العشرون، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٤٦.
- (٣) محمد باقر الصدر، فلسفتنا: دراسة موضوعية في مُعترك الصّراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلاميّة والماديّة الديالكتيكية الماركسيّة، الطبعة الثالثة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٠، ص ٥٢ - ٥٧.
- (٤) محمد باقر الصدر، فلسفتنا: دراسة موضوعية في مُعترك الصّراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلاميّة والماديّة الديالكتيكية الماركسيّة، المرجع السابق، ص ٥٧ - ٦٤.
- (٥) محمد باقر الصدر، فلسفتنا: دراسة موضوعية في مُعترك الصّراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلاميّة والماديّة الديالكتيكية الماركسيّة، المرجع السابق، ص ٦٦ - ٧٢.

- (٦) محمد باقر الصدر، فلسفتنا: دراسة موضوعية في مُعترك الصِّراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلاميَّة والماديَّة الديالكتيكية الماركسيَّة، المرجع السابق، ص ٨٥ - ٩٠.
- (٧) محمد باقر الصدر، المدرسة الإسلاميَّة: رسالتنا، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١، ٢٢.
- (٨) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٣٣٥ - ٣٤٣.
- (٩) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٣٣٥، ٣٣٦.
- (١٠) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٤١٠ - ٤١٣.
- (١١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٤١٤ - ٤١٨.
- (١٢) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٤١٦، ٤١٧.
- (١٣) نعيمة شومان، الإسلام بين كينز وماركس وحقوق الإنسان في الإسلام، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٦١.
- (١٤) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٦١٦، ٦١٧.
- (١٥) سعد شاكر شبلي، نظرات في عالم الإنسان: من وجهة نظر إسلاميَّة، زهران للنشر، عمَّان، ٢٠١٤، ص ٨٥ - ٨٨.
- (١٦) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٦٣٠، ٦٣١.
- (١٧) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيَّة والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٦٣١، ٦٣٢.

- (١٨) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيّة والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٦٤٢، ٦٤٣.
- (١٩) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيّة والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٦٥٤ - ٦٥٥.
- (٢٠) محمد شوقي فنجرى، الإسلام والضمان الاجتماعي: دراسة موجزة وشاملة لأصول الزكاة، ومحاولة لبيان تطبيقاتها الحديثة على ضوء مُتغيّرات العصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٨.
- (٢١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسيّة والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، المرجع السابق، ص ٦٥٩ - ٦٦٤.
- (٢٢) زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، مركز الرافدين، بيروت، ٢٠١٨، ص ٦٠.
- (٢٣) زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن، المرجع السابق، ص ٦٠.
- (٢٤) يحيى حمود حسن البوعلي، الفساد الاقتصادي لأصحاب المناصب العليا وأثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٩٣٠، ٩٣١.
- (٢٥) أحمد عباس عبد الله المحمدي وسوسن جبار عودة، الفساد المالي والإداري وأثره على الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال (الأسباب والمعالجات)، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة الكوفة، ملحق العدد ٧٥، ٢٠١٢، ص ٣١٤، ٣١٥.
- (٢٦) همام الشماع، تقرير الفساد الإداري والاقتصادي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٩، ص ٥.
- (٢٧) همام الشماع، المرجع السابق، ص ٢، ٣.
- (٢٨) عدنان فرحان الجوراني، غسيل الأموال في العراق والآثار والمعالجات، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٥١٧٢، ٢٠١٦، ص ١٣. على الموقع الإلكتروني: <https://m.ahewar.org>. visited 13/2/2022
- (٢٩) أحمد عباس عبد الله المحمدي وسوسن جبار عودة، المرجع السابق، ص ٣١٦، ٣١٧.
- (٣٠) يحيى حمود حسن البوعلي، المرجع السابق، ص ٩٢٦.
- (٣١) نور شدهان عداي وعبد الكاظم داخل عجلان، الفساد واثره على الاقتصاد العام، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، بدون سنة نشر، ص ٢٢.

- (٣٢) كامل علاوي وآخرون، الاقتصاد العراقي ٢٠٢٠: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٩٣.
- (٣٣) نور شدهان عداي وعبد الكاظم داخل عجلان، المرجع السابق، ص ٢٣.
- (٣٤) محمد غالي راهي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، العدد ٢، ٢٠٠٩، ص ٢٠٣.
- (٣٥) مجموعة البنك الدولي، التنمية الدولية تحت المجهر: النهوض من واقع الهشاشة - مذكرة اقتصادية حول التنوع والنمو في العراق، ٢٠٢٠، ص ٤.
- (٣٦) ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري مفهومه وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، على الموقع الإلكتروني: <http://www.annabaa.org> visited 14/2/2022
- (٣٧) همام الشماع، المرجع السابق، ص ٧.
- (٣٨) يحيى حمود حسن البوعلي، المرجع السابق، ص ٩٤١.
- (٣٩) حمد جاسم محمد الخزرجي، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، كلية القانون، العدد ٣، ٢٠١٦، ص ٧٦٢.
- (٤٠) كامل علاوي كاظم الفتلاوي وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٧٣، ٢٧٤.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

١. القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العربية

١. آل حميد، عباس، الإستراتيجية الإسلامية (٢٠١٠ م): خطة مقترحة للنهوض بالأمة الإسلامية، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١٠.
٢. آل موسى، علي، ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين: الاتصال والتقاطع أم الانفصال والقطيعة؟!، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

٣. التسخيري، محمد علي، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، المشرق للثقافة والنشر، طهران، ٢٠٠٣.
٤. جبرون، امحمد، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.
٥. رؤوف، عادل، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.
٦. شبلي، سعد شاكر، نظرات في عالم الإنسان: من وجهة نظر إسلامية، زهران للنشر، عمان، ٢٠١٤.
٧. الشماع، همام، تقرير الفساد الإداري والاقتصادي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٩.
٨. شومان، نعيمة، الإسلام بين كينز وماركس وحقوق الإنسان في الإسلام، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠.
٩. الصدر، محمد باقر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، الطبعة العشرون، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧.
١٠. الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، ١٩٨٣.
١١. الصدر، محمد باقر، المدرسة الإسلامية: رسالتنا، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، بيروت، ٢٠٠٤.
١٢. الصدر، محمد باقر، فلسفتنا: دراسة موضوعية في مُعترك الصِّراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلامية والمادية الديالكتيكية الماركسية، الطبعة الثالثة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٠.
١٣. عبد الحسين، زين العابدين محمد وحسن، صادق علي، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، مركز الرافدين، بيروت، ٢٠١٨.
١٤. فنجري، محمد شوقي، الإسلام والضمان الاجتماعي: دراسة موجزة وشاملة لأصول الزكاة، ومحاولة لبيان تطبيقاتها الحديثة على ضوء مُتغيّرات العصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.
١٥. فياض، علي، نظريات السُّلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠.
١٦. الميلاد، زكي، السيد محمد باقر الصدر والتجديد الفكري والأصولي، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨.

ثانياً: الكتب الأجنبية

17. Anter, Andreas, Max Weber's, Theory of the Modern State: Origins, structure and Significance, Palgrave Macmillan Press, London, 2014.

ثالثاً: الدوريات والتقارير

- ١٨ . الفضلي، عبد الهادي، الأسس الإسلامية عرض وبيان لما وضعه الشهيد الصدر من أصول للدستور الإسلامي، مجلة "المنهاج"، مركز الغدير للدراسات، بيروت، السنة الخامسة، العدد ١٧، ربيع، ٢٠٠٠.
- ١٩ . البطاط، منتظر فاضل وجودة، وندوة هلال، الفساد في الإقتصاد العراقي، مجلة العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٦، العدد ٢٤، ٢٠٠٩.
- ٢٠ . البوعلي، يحيى حمود حسن، الفساد الإقتصادي لأصحاب المناصب العليا وأثرها على الإقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١٧.
- ٢١ . الخزرجي، حمد جاسم محمد، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الإقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، كلية القانون، العدد ٣، ٢٠١٧.
- ٢٢ . راهي، محمد غالي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، العدد ٢، ٢٠٠٩.
- ٢٣ . الزبيدي، حسن لطيف ومرزوك، عاطف لافي، الفساد في العراق: جذوره، فروعه، وثماره المرة، مجلة الدراسات الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، العدد ٨، ٢٠٠٦.
- ٢٤ . عداي، نور شدهان وعجلان، عبد الكاظم داخل، الفساد واثره على الإقتصاد العام، وزارة المالية العراقية، الدائرة الإقتصادية، قسم السياسة الضريبية، بدون سنة نشر، ص ٢٢.
- ٢٥ . علاوي، كامل وآخرون، الإقتصاد العراقي ٢٠٢٠: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، بغداد، ٢٠٢٠.

٢٦. مجموعة البنك الدولي، التنمية الدولية تحت المجهر: النهوض من واقع الهشاشة - مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، ٢٠٢٠.

٢٧. مجموعة مؤلفين، التقرير السنوي، بغداد، هيئة النزاهة العراقية ٢٠٢٠.

٢٨. المحمدي، أحمد عباس عبد الله وعودة، سوسن جبار، الفساد المالي والإداري وأثره على الإقتصاد العراقي بعد الاحتلال (الأسباب والمعالجات)، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة الكوفة، ملحق العدد ٧٥، ٢٠١٢.
رابعاً: المواقع الإلكترونية

29. <http://www.annabaa.org>.

30. <https://m.ahewar.org>.

